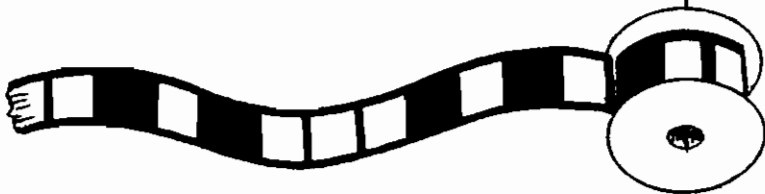


المعايير الأساسية لعمل المصغرات

- ١- معايير اختيار المستندات التي سيتم تصويرها.
- ٢- المعايير التقنية للتصوير .
- ٣- معايير لضمان الصلاحية القانونية
- ٤- معايير البيانات التي سيتم إضافتها
للمصغرات " المادة التكميلية "
- ٥- معايير الفحص والمراقبة التقنية لما يتم
تصويره .
- ٦ - معايير الفحص الجيد (الصيانة الوقائية).



obeikandi.com

المعايير والمتطلبات الأساسية لعمل المصغرات

يوجد العديد من الاعتبارات على جانب كبير من الأهمية والتي لابد من مراعاتها عند تحويل الوثائق الورقية إلى مصغرات فيلميه وذلك منذ بدء إعداد تلك الوثائق للتصوير وإنهاء انتاجها في شكل مصغرات ، مروراً بالعمليات الفنية المتعددة .

فعلى الرغم من أن التحول من المجتمع الورقى إلى المجتمع الميكروفيلى يحقق مميزات متعددة ، إلا أنه لا يجب أن يغيب عن أذهاننا أن هذه المميزات لن تتحقق بمجرد تحميل الوثائق على المادة الفيلمية بل لابد من الأخذ بالأساليب العلمية في تجهيز المصغرات ، لأن هذا الأسلوب يرتبط إلى أبعد مدى بالاتجاه السائد نحو الاعتراف بقانونية المصغرات كوسيلة إثبات . لأن أعداد المصغرات على ضوء المبادئ التي يقرها قانون الإثبات المصرى يجعل من الممكن الإحتجاج بهذه الصور تماماً كما يحتج بالأصول طالما كانت هى نفس الأفلام التى تم تصويرها طبقاً لهذه المواصفات وليست نسخاً أخرى . كما أنه يمكن استخراج صور موثقة منها بواسطة الأشخاص المختصين .

وعلى ذلك فإن طرق التصوير والقواعد المرعية فيها والشكل الذى تصور فيه المصغرات تمثل واحده من أهم الشروط والمتطلبات الواجب توفرها لحجية المستند خاصة وإذا علمنا أن من بين ما يشترطه قانون الإثبات المصرى أن يكون شكل المستند ناطقاً برسميته ، بمعنى «أن يكون مظهره الخارجى دالاً على رسميته فإن كانت به عيوب مادية كشط أو محو أو تحشير أصبحت صحته محل شك»^(١).

وعلى هذا يمكن القول بأن المصغرات الفيلمية عبارة عن صور للوثيقة لا تعطىها الصفة القانونية كمستندات لذلك فإنه كلما تم إنتاجها في ظروف تقنية جيدة كلما كانت قيمتها القانونية كبيرة حيث ستكون مطابقتها للأصل تكاد تكون واحدة .

(١) السنبورى : الوسيط في شرح القانون المدنى : الإثبات ط ٢ . القاهرة ، النهضة العربية — ١٩٨٢ .

أحمد نشأت : رسالة الإثبات ط ٧ . القاهرة ، دار الفكر العربى ج ١ ١٩٧٢ ج ١ ص ٢٥٤

ولعل هذا المبدأ القانوني الهام هو ما بنى عليه علم الوثائق النقدي الذي يهتم من جهة بالدراسة الشكلية للوثائق فضلا عن اهتمامه بما دون منها من أمور أخرى وبعبارة أخرى كما يقول رجال القانون الأداة والتصرف .

على ضوء الأهمية السابقة للدور الذي تلعبه عملية التصوير فمن الممكن أن نسوق بعض المتطلبات الأساسية اللازمة للحصول على صورة دقيقة واضحة وثابته نقية ذات جودة عالية إذا ما توافق توثيقها مع تصويرها في نظام واحد أمكن الحصول على الحجية القانونية لها .

ولضمان أن تكون مخرجات التصوير مطابقة للأصل يجب أن يكون واضحا في الأذهان ما يلي :

- معايير اختيار المستندات التي يمكن تخزينها وحفظها في شكل مصغرات .
- المعايير التقنية التي تستخدم في التصوير لتأكد الأمان وجوده المصغرات .
- معايير البيانات التي ستضاف على المصغرات الفيلمية عند التصوير « التفليم »^(١).
- الفحص والمراقبة التقنية لما يتم تصويره .
- مواصفات الحفظ الجيد وتعيين مسئول عن ذلك^(٢).

وباحترام المعايير القياسية التي يتعين اتباعها في كل مجال يمكن أن نحصل على مصغرات فيلمية مطابقة للأصل وبالتالي نضمن لها الحجية القانونية المقررة لهذه الأصول نفسها .

ومن أجل الحديث عن المعايير الحجية القانونية ينبغي التعرض بشكل عام للمقصود بالوضع القانوني للوثائق الميكروفيلمية .

(١) انظر الأعداد الفنية للوثائق ؛ التفليم واعداد الماكيت .

(٢) انظر الصيانة الوقائية للمصغرات وأجهزتها .

الوضع القانوني للوثائق الميكروفيلمية

المقصود بالوضع القانوني :

يقصد بالوضع القانوني للوثائق الميكروفيلمية هنا ، موقف الوثائق الفيلمية إذا استخدمت كدليل أو كإثبات أمام القضاء ، وبمعنى آخر قوة هذا الدليل وصحته في إثبات ما ورد به من حقوق وتصرفات .

وإذا علمنا أن الحق يتجرد من قيمته ويصبح هو والعدم سواء ما لم يقيم الدليل عليه لتبين لنا أن هذا الدليل هو قوام حياة الحق والذي يحميه ويجعله مفيداً^(١).

ولما كان للدليل هذه الأهمية البالغة كان لابد من العناية به وبيان الوسائل التي يمكن الوصول إلى تقرير صحة أو زيف هذا الدليل وعدم الأخذ به .

إن مبدأ الثبوت بالكتابة مبدأ شرعي معروف فإذا أخذنا هذا المعنى على إطلاقه باعتبار أن الكتابة تشمل كل ما يسجل أو يحرق دون قيد من المشرع لنوع المادة المكتوب بها أو عليها وأن هذا المبدأ ذاته لم يشترط سوى نسبة المحرر إلى صاحبه ، لوجدنا أنه من السهل أن نعتبر التصوير المصغر من بين تلك الكتابات التي يضمها هذا المبدأ .

فنحن الآن نجد أنفسنا أمام أداة جديدة قدمتها لنا التكنولوجيا الحديثة وهي تصوير الوثائق الورقية المكتوبة تصويراً مصغراً كصورة للوثيقة الورقية في ثوب جديد علينا أن نقرر القيمة القانونية أو الوضع القانوني لها .

وهنا تجب الإشارة إلى أمر على جانب كبير من الأهمية ، وهو ضرورة التمييز وعدم الخلط بين الشكل أو المضمون أو بين التصرف القانوني وأداة إثباته إذ قد لا تؤثر بطلان الأداة على صحة التصرف ، كما أن صحة الأداة لا تمنع أن يكون التصرف المثبت له باطلاً^(٢).

(١) أحمد أبو الوفا : التعليق على نصوص قانون الإثبات ط ٢ ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨١ ص ١٣ .

— عبد المنعم فرج الصلح : الإثبات في المواد المدنية ط ٢ . القاهرة (د . ن) . ١٩٥٤ ، ص ٥ .

(٢) سليمان مرقس : أصول الإثبات وإجراءاته في المواد المدنية . القاهرة ، عالم الكتاب ، ١٩٨١ . ص ١١ .

— عبد الوود يحيى : الموجز في قانون الإثبات : القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ ص ١١٧ .

وعلى ذلك فإن حدوث تلاعب أو إحتيال أو تزوير من الممكن إثباته في ضوء طرق الإثبات خاصة وأنه عن طريق توفير ضمانات وإحتياطات تكفل إنتاج المصغرات الفيلمية في ظروف تعبئة جيدة يمكن أن تكون قيمة هذه المصغرات القانونية كبيرة وهو ما سيأتي الحديث عنه في موضعه .

وأنه مما لاشك فيه أن الاعتراد بالتسجيلات الفيلمية المصغرة والاعتراف بها قانونيا لم يقر إلى الآن بصفة عامة ، وحتما سيلاقى في سبيل إقراره الكثير من المشاق التي صادفها من قبل الاعتراف بصور أو نسخ الوثائق الورقية بدءاً من التحقق من صحتها شكلا وموضوعاً وإنتهاء بإقرارها واستخدامها كدليل يعتد به أمام القضاء .

لقد شقت المصغرات الفيلمية طريقها إلى مختلف مراكز الوثائق في العديد من الجهات واعتبرت فيها ركيزة أساسية في توفير المعلومات اللازمة للتخطيط والتنمية⁽²⁾ ولم يعد هناك شيء من شأنه أن يوقف انتشار التصوير المصغر وسيأتي حتما الوقت الذي يعمم فيه استخدام النسخ المصغرة كشاهد أو دليل لإثبات في الإجراءات القانونية ، الأمر الذي يوضح الحاجة الماسة إلى سرعة التدخل التشريعي لاحتلال المفاهيم المعاصرة المتطورة محل المفاهيم التقليدية في مجال الإثبات وتطوير نصوص قانون الإثبات لتوافق تلك التطورات التقنية الحديثة في مجال المعلومات وبثها وفتح الطريق أمامها كوسائل إثبات غير تقليدية ، وليس من المنطق في عصر تقدم التكنولوجيا ولا من منطلق الصالح العام أن يفض النظر عن مثل تلك الوسائل المتطورة ونثبت بالوثائق المكتوبة التقليدية — الأصول — خاصة وأن التطور في مجال التكنولوجيات يوفر من الضمانات ما يمكن معه الاطمئنان إلى صور تكاد تطابق الأصل تماما .

ووصولاً إلى بعض القواعد التي تساهم في الاعتراد بالتصوير المصغر قانونيا يتحتم علينا أن نتعرف على وجهة نظر علوم الوثائق في الوضع القانوني لأصول وصور الوثائق الورقية ، وكيف نشأت الحاجة إلى صور المستندات كوسيلة للإثبات ، وما يجب أن يتوفر لتلك الصور حتى يمكن الاعتراد بها ، ولاشك أن هذا الحديث يرتبط بالإثبات في القانون .

(2) William Robert F: Legality of microfilm: Admissibility in Evidence of microfilm Record
chicago, Cohasset Associates inc 1985. P. 343.

لماذا الإثبات ؟

نحن نعيش عصر لا تنقضى فيه حاجات الناس أبداً ، ولم يعد الإنسان في هذا الزمان تكفيه حاجاته الأولية للعيش ، بل زادت وتنوع وتعددت مطالبه بقدر ما ارتقى ، وبقدر ما وفرت له التكنولوجيا الحديثة من أسباب الرفاهية ؛ كما نشطت حركة الأعمال نشاطاً لا يقف عند حد وتنوعت مظاهر هذا النشاط واتسعت مجالاته وتعددت آفاهه وكان من الطبيعي أن تتطور كافة الأوضاع في المجتمع وتشابك وتتداخل علاقات الناس وشؤونهم بعضهم ببعض ، وتتعارض مصالح مع مصالح ، وتحالف وجهات مع وجهات أخرى من جراء المنافسة التي اقتضتها سنة العيش والتسابق في معترك الحياة .

وهذه الحال من شأنها أن توجب التحوط في التعامل لبعث الثقة والاطمئنان واستقرار المعاملات ، ومن هنا كان الركون إلى البينة والدليل الخطي ، وكان لتوثيق العقود خطره وشأنه ، فوضعت التشريعات الضابطة للتعامل وكان لابد من مراعاة هذه التشريعات حتى يخرج مستند التعامل صحيحاً مطابقاً لأحكام القانون الذي ينظم ويحكم هذا التعامل .

ولعل الإنسان حين تعلم الكتابة كان من أول الأهداف استخدامها للمحافظة على ما يتم بين الناس من معاملات يرتبط بها محور حياتهم وتبعاً لأهمية هذا الدور شكلت الوثائق وما تحمله من كتابات مادة لدراسات علمية متعددة ومتشعبة يهمنها هنا الآن الجانب الذي يهدف إلى المحافظة على الوثائق ومضمونها وحمايتها من كل عبث والكشف عما يحدث بها من محاولات لتغيير حقيقتها وتزويرها بهدف الاستفادة بما تحمله من تصرفات .

هذا الجانب من العلم هو ما يعرف بعلم الوثائق النقدي والذي اختلفت أهميته بالنسبة للمؤرخ أو المستفيد من الوثيقة في أي مجال عنه بالنسبة لرجل القضاء ، فعند اللجوء إلى الوثيقة والاعتماد عليها يكون هدف المؤرخ الحصول على معلومات عامة ذات أهمية ثانوية ولذلك فلم يكن التدقيق في فحصها ونقدها عنده أمراً أساسياً .

فإذا كان المشتغل بالتاريخ لم يدقق في فحص الوثائق تدقيقاً دقيقاً فإن الأمر كان على العكس تماماً إذا ما تعلق الحاجة إلى الوثيقة بدعوى أو قضية أو دفاع ضد إتهام أو إثبات حق فإنه في هذه الحالة كان يتحتم على السلطات أن تعرض ما يقدم لها من الوثائق في أمثال هذه الشؤون على الخبراء الذين يمكنهم الحكم على صحة الوثيقة أو زيفها والواقع

أن ظهور علم الوثائق النقدي كان نتيجة لهذه المشاحنات القضائية التي قامت بين طرفي الإثبات للتأكد من أن وثيقة ما صحيحة أو مزيفة .

ومع التطور وبمرور الزمن أخذ نقد الوثائق يبتعد عن التفسيرات القضائية واقترب من البحث العلمي إيماناً بأنه كلما زاد النقد العلمي للوثائق ابتعاداً عن ساحات القضاء كلما اقترب من الأمانة والبحث العلمي المجرد عن الهوى وعدم التحيز . ونتج عن ذلك أن أصبحنا نرى جهات رسمية مسئولة أنشأت دراسات خاصة حول بعض الوثائق المشتبه فيها ولاشك أن الخبراء الذين قاموا بتلك الدراسات قصداً أو عن غير قصد قد استخدموا في أحكامهم لصحة الوثائق أو تزيفها النقد الشكلي أو نقد الوثائق .

وفي الواقع أن الاعتماد على الوثائق لم يكن الوسيلة الوحيدة التي يعتد بها كأدلة أو براهين أمام المحاكم فقد كان هناك القسم أو اليمين القضائي الذي اعتبر وحده كفيلاً بالإثبات وسوف نرى أن فقهاء المسلمين عندما رفضوا الاعتماد على الشهادة المكتوبة أو الوثائق كأدلة للإثبات في القضايا المقدمة إليهم إنما كانوا يخشون أن تكون هذه الوثائق مزورة فقالوا في تبرير رفضهم الاعتماد عليها أن الخط قد يعمل على الخط^(١) أي أنه من الممكن تزوير الوثيقة في حين قبلوا الشهادة الشفوية كدليل للإثبات باعتبار أن الشاهد إذا حلف اليمين أمام القاضي كان ذلك ملزماً له أن يقول الحق يمينه ومن ثم يكون يمينه مدعاة لصدقه في قوله وأن تصبح شهادته هي دليل الإثبات أو النفي في القضية .

من هذا يتضح أن النظرية الفقهية الإسلامية لم تكن تقبل الوثيقة المكتوبة كوسيلة للإثبات في حالة النزاع وإنما تعتمد في ذلك على شهادة الشهود بل أن « البينة » أمام القاضي في القاعدة الشرعية المعروفة « البينة على من أدعى واليمين على من أنكر » لم تكن تعني حينئذ سوى الشهادة الشفوية للشهود .

وبناء عليه فإنه كان على صاحب الدعوى إحضار الشهود أمام القاضي ليشهدوا بما رأوه أو سمعوه ، ولقد كان ذلك أمراً يسيراً في بداية المجتمعات الإسلامية حيث كانت أعداد الناس قليلة ويمكن لهم التعرف بعضهم على بعض معرفة جيدة وأن يتذكر الشهود كافة الوقائع التي شاهدوها .

فلما اتسعت الفتوح وزادت رقعة العالم الإسلامي وتعمدت الحياة في المدن الكبرى والأمصار صار من العسير في كثير من الأحيان أن يتعرف الناس بعضهم على بعض بنفس

الصورة السابقة أو يتذكر الشهود كافة العقود والوقائع التي شهدوا عليها يضاف إلى ذلك أن كثيراً من الشهود كانوا يتركون مدتهم ليسافروا أو يموت بعضهم أو يعجزوا عن أداء الشهادة لأمر أو لآخر .

ومن هنا كان لابد من التضحية بالمبادئ السابقة واعتبار الوثيقة المكتوبة وسيلة للإثبات بشرط أن يضع عليها الشهود توقيعاتهم وبذلك تفوقت الكتابة على البيه ودعم تفوقها انهيار أخلاقيات العديد من الشهود ضعاف النفوس الذين أصبح الحلف والكذب أمراً عادياً بينهم فضلاً عن قبولهم شراء شهادتهم .

فلما صارت الوثيقة تُقبل كوسيلة للإثبات أصبح من المتعارف عليه بين كتاب الوثائق أن يحرق كل منهم أكثر من نسخة واحدة من الوثيقة حتى يتمكن كل طرف من أطراف التصرف القانوني الاحتفاظ بوسيلة لإثبات حقوقه .

ومن المعروف أن هناك صلة قوية بين علم الوثائق والقانون حيث وجد من بين رجال القانون وثائقون درسوا القانون وتاريخه وفي نفس الوقت نجدهم يهتمون بالقيمة القانونية للوثيقة . ولعل هذه الصلة تبدو في أوضح صورها في العلاقة القوية التي تربط بين علم الوثائق العربية « الشروط » وبين الشريعة الإسلامية إذ أن إخراج سند التعامل يستند إلى الأصول القانونية المأخوذة عن الشريعة الإسلامية ، لذلك كان من المهم أن يكون كاتب الوثيقة في هذه الحالة على دراية كاملة بعلم الشروط ومطالعا للقانون حتى لا تخفى عليه بعض الأحكام القانونية أو أن يأولها على غير وجهها الصحيح مما يؤدي إلى بطلان التصرف .

هذا ويتفق رجال القانون ورجال الوثائق في النظرة المميزة بين الأجيال المختلفة من الوثيقة والتي تحدد المعالم الواضحة لكل من المسودة وأصل الوثيقة وصورها المختلفة إيماناً من كليهما بأن إدراك الفروق التي بين الوثيقة وصورها أمراً هاماً حيث أن الخلط بينهما يؤدي إلى نتائج غير سليمة في معظم الأحيان .

لهذا السبب نجد أن القائمين بوضع فهرس الوثائق ووسائل الإيجاد والحصر لها يشيرون دائماً إلى الوثيقة وهل هي أصل أو صورة وإذا كانت صورة فمن أى أنواع الصور لما لهذا التمييز من أهمية بالغة في الحكم على الوثيقة .

وتتفق آراء علماء الوثائق على أن أصل الوثيقة هو المثال الأول غير المسبوق الكامل للوثيقة وعليه فإن تعريف الأصل عندهم يقوم على أساسين :

الأول : الأسبقية الزمنية لأنه من الطبيعي أن تكون الصورة متأخرة عن الأصل وبالتالي فالأصل سابق لها في الزمن والقدم .

الثاني : الكمال من حيث النص ومن حيث الشكل حيث يشير ويؤكد هذا العنصر على أن الوثيقة في حالتها المنتهية الكاملة التي تجعلها قادرة على إحداث كل النتائج التي يرغب الفاعل أن يصل إليها . وأقل الشروط المتطلبة في الوثيقة لكي تكون أصلاً أن تحمل ما نطلق عليه علامة الأصل أو إثبات الأصل هذه العلامة تسمح باعتبار الأصل معبراً عما ورد فيه ومن أمثلة هذه العلامه التوقيعات والاختام وخلافه وبالتالي لا بد أن يحمل الأصل توقيعاً أو ختماً وإلا كان ناقصاً من حيث الشكل .

هذا ودائماً وأبداً يعد الأصل صحيحاً *authentique* لذلك نرى علماء الوثائق ينتقلون استخدام تعبير « الأصل الصحيح » باعتباره لغوياً وحشواً .

كما أنهم لا يستخدمون أيضاً التعبير « الأصل المزيف » للدلالة على أول أشكال الوثيقة المزيفة . ويجب أن نفرق بين الأصل في ضوء التعريف السابق وبين أى وثيقة أعطيت مظاهر الأصل بهدف التلاعب أو التحايل على القانون ومثل هذه الوثيقة المقلدة للأصل لا يمكن أن يطلق عليها « الأصل المزيف » ولكن من الممكن أن نطلق عليها « الأصل المزعوم » وفي هذا المجال أيضاً وأقصد به مجال التعبيرات التي تطلق على بعض أنواع الأصول يمكن أن تطلق على أى وثيقة يتطرق إليها الشك ولا يستطيع الوثائقي أن يصدر حكماً عليها ولا يمكن أن يثبت أو لا يثبت أنها أصل « أصل مشكوك في أمره » أو « أصل مشتبه فيه » .

قد يحدث أيضاً أن تتعدد الأصول للوثيقة الواحدة وفي القانون نجد للأمثلة فيما يتطلبه المشرع في حالة الوصية التي يجب أن تحرر من عدة أصول وأيضاً العقود التي تبرم بين أكثر من شخص « شريك » حيث يشترط القانون أن يعطى لكل شريك أصل .

ومن الوثائق العامة نجد المعاهدات بين الدول التي تحرر من أكثر من أصل واحد .

ولعل في اشتراط القانون أو تطلبه في حالات خاصة تحرير عدة أصول للوثيقة الواحدة يرجع إلى ما لأصل الوثائق الرسمية من قوة قانونية « إثباتية » في كافة الحالات التي تتطلب إبراز هذا الأصل والاعتماد عليه بينما يختلف الأمر بالنسبة لصور الوثائق حيث نجد من بينها :

● صور لها قوة الدليل والمستند القانوني التي نطلق عليها *Copie authentique* أي الصورة التي لها قيمة قانونية .

● صوره ليس لها القوة القانونية ولا يمكن الاعتماد عليها كدليل أو كمستند ويطلق عليها *Uniforme* وهذه الصور كانت منقولة عن بعضها البعض وفي الوقت ذاته كانت تحاكي الأصل شكلا وتقلده ولم تكن مصدقا عليها .

لقد كانت الصورة الرسمية ذات القيمة القانونية تتطلب أن يكون إنتاجها وفقا لأوضاع قانونية مقررة حتى يمكن معاملتها كأصل تماماً ولن نكون مغالين هنا إذا قلنا أن القاضي يفضل صوره صادقة عن أصل مشكوك فيه ولعل أهم ما يعيننا من هذه الأوضاع القانونية المقررة ^(١) مايلي :

● إن هذه الأوضاع لم تشترط شكلا معينا للمادة التي يكتب عليها أو يكتب بها وبالتالي فإن أى دعامه أو وسيط مادي مكتوب عليه يمكن الاعتماد به .

● أن يقوم بكتابتها موظف رسمي عام مختص ممن منحوا سلطات خاصة كالموثق .

وبالطبع يختلف الموظفون الرسميون « العموميون » باختلاف الأوراق التي يختصون بكتابتها ويستوى أن يكون الشخص موظفا بإحدى الإدارات الرئيسية للدولة أو بإحدى الهيئات المحلية أو المنشآت العامة ، كما يستوى أن يكون الموظف قائما بعمل يمكن أن تقوم به الشركات أو الأفراد وبالتالي فخاتم الجهة يعادل توقيع الشخص الرسمي .

وكانت قواعد التوثيق تقضى بأن يحفظ أصل الورقة الرسمية في مكاتب التوثيق وأن تعطى للنوى الشأن صورا منها .

وعادة ما كان أصحاب الحقوق يريلون أن يحصلوا على صور لمستنداتهم فكانوا

(١) انظر اللاحقة التنفيذية لقانون التوثيق المصري الصادرة في ٣ نوفمبر عام ١٩٤٧ .

يتقدمون إلى المختصين ويحصلون منهم على صور طبق الأصل مصدق عليها يستندون إليها عندما تدعو الضرورة إلى ذلك .

ويطرح التساؤل نفسه في هذا المجال فهل توجد علاقة مطلقة بين الصورة المصدق عليها والصورة الصادقة ؟

لا توجد علاقة بين صفة التصديق على الصورة وبين صدق هذه الصورة ومبلغ صحتها من الواقع ، فمن الممكن أن يتقدم شخص ما بوثيقة مزيفة إلى مسجل ويحصل منه على صورة مصدق عليها لهذه الوثيقة المزيفة بأن هذه « الوثيقة » الصورة صورة رسمية مصدق عليها لأنها تطابق الأصل ونظراً لأن الأصل غير صادق لذا فهذا الحكم يشمل فقط أو يدل على أنها مطابقة للأصل فقط لذا يكون منتهى الحكم على الصورة من مجرد القول بأنها صورة دون نظر إلى أنها صحيحة أو مزيفة فالحكم بالصحة أو الزيف شيء آخر غير الحكم بمطابقه الصورة للأصل .

لقد دعت الحاجة إلى استخدام الصور كمستند أو دليل إلى جانب الأصل أو بديلاً عنه حينما كان الأمر يستدعي إبراز المستندات في أمكنة متعددة في وقت واحد ، إلى جانب أنه قد تستدعي المحافظة على الأصل النالف أو المعرض للتلف عدم استخدامه وإستخراج صوراً بديله عنه .

لهذه الأسباب وغيرها حررت الصور ، ولم يكن تحريرها يتم دون قيد أو شرط بل كانت نسخ الوثائق وصورها التي تستخرج بهدف الاعتماد عليها من الناحية القانونية تحتاج إلى أن يتصل أصلها بالقاضي الذي كان يكتب على الهامش عبارة « لينقل » أو « ليسجل »^(١) بعدها يشرع كاتب الوثيقة في النقل من أصول الوثائق أو السجلات — التي كانت عادة تحفظ بالمحكمة — في حالة عدم وجود الأصل .

وكان كاتب الوثيقة الذي يعهد إليه بنسخ الوثيقة عادة هو كاتب القاضي « موظف رسمي مسئول » يبدأ في نسخ صورة الوثيقة المطلوبه بعد إذن من القاضي له بإستخراج الصورة ثم بعد إتمامه الكتابة يعتمدها من القاضي الذي يضع خاتمه أو علامته عليها .

(١) المناجى : جواهر العقود ج ٢ ص ٤٠٩ .

ولقد كان الأمر في بعض الأحيان يتطلب استخراج أكثر من صورة من الوثيقة وعندئذ كان إذن القاضي يتضمن ما يفيد استخراج العدد المطلوب من النسخ أما كاتب الوثيقة فكان بدوره يذكر عدد هذه النسخ التي حررها في هذه الوثيقة فيقول مثلاً « فنسخة منها في يد فلان ثقة له وحجة ونسخة في يد فلان ثقة له وحجة وفي بعض الوثائق العربية وجد تحديد لأعداد النسخ فقط دون توجيه إلى أشخاص فورد على الهامش ٣ نسخ »^(١).

ومن الواضح أن الهدف من ذكر كاتب الوثيقة لعدد النسخ التي قام بنسخها إنما كان من أجل عدم إضافة نسخ جديدة مزورة وفي الواقع لم يكن هناك عرف يحدد عدد النسخ التي يمكن أن تصدر من الوثيقة الواحدة .

هكذا يتبين لنا أن الشخص الذي كان يقوم بنسخ الوثيقة هو موظف رسمي مختص من مساعدي القاضي في المحكمة ، وإمعانا للتحوط كان القاضي يأمر بكتابة نسخ من الوثائق وقيدها في السجل المحفوظ للاحتياط في حالة فقد الأصل مع إقرار من هذا الموظف المختص في نهاية النسخة بمطابقتها للمصدر الذي نقلت عنه ثم يأتي بعد ذلك توقيع ضابطا للواقع على حد تعبير الوثائق .

بهذا يمكننا أن نتصور المراحل التي يمر بها استخراج نسخ الوثائق وصورها التي كانت تستخدم بديلاً للأصل فيما يلي :

- ☐ طلب استخراج نسخة من الوثيقة .
- ☐ صدور إذن القاضي بالموافقة على استخراج نسخة أو أكثر .
- ☐ قيام الموظف الرسمي الذي صدر له إذن القاضي بكتابة النسخ .
- ☐ مراجعة المصدر الذي نقل عنه وتعيينه وتحديد مكان وجوده .
- ☐ إقراره بما يفيد المقابلة وتاريخها وتوقيعه .
- ☐ إطلاع القاضي على النسخة المنقولة ثم وضع تأشيرته أو علامته وخاتمه بعد الحكم بصحتها .

(١) وثيقة رقم ١٣١٦ أوقاف .

(٢) وثيقة رقم ٢٣٨٤ ، ٢٦٤٢ ، ٢٦٤٣ أوقاف .

وهكذا كانت للأصول الورقية للوثائق المكتوبة وصورها الموثقة الحجية القانونية التي تكفل الاستناد عليها والحكم بموجبها ، ولكن رغم المكانة البارزة لهذه الوثائق الورقية في الإثبات فإنه لم يعد في الإمكان تجاهل أبعاد ما خلفته من مشاكل لتخزين هذا الكم الهائل من الأوراق والتي ازدادت معها تكاليف إنتاجها وحفظها وصيانتها وإسترجاعها من أجل الاستخدام والتي تعارضت في كثير من الأحيان مع الخدمات المطلوبة منها والتي حفظت من أجلها ..

كل هذا أدى إلى طرح مشكلة الورق وتجسيدها وأصبح من الضروري البحث عن بديل مناسب ، واتجهت الأفكار والأنظار إلى العلم فقدم المصغرات الفيلمية وأكد أنها بديل قادر على التغلب على مشكلة التخزين ومواجهة الحاجة السريعة إلى استرجاع وثيقة معينة من بين الوثائق المسجلة ⁽¹⁾.

ولعل الزيادة المستمرة واتساع نطاق استخدام التصوير المصغر في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة يرجع إلى ما يتمتع به التصوير المصغر كتطور تقني تدريجي ومتعلّق إذا ما قورن بغيره من تكنولوجيات المعلومات بالإضافة إلى الاقتصاديات التي يحققها في المعدات أو الأجهزة .

ورغم تخطي التصوير المصغر والمصغرات الفيلمية للعديد من العقبات التي قامت في طريقها كوسيلة للتوثيق وتوزيع المعلومات وكعامل مساعد لبناء وتشيد التكنولوجيات ، ورغم اعتبارها في حالات كثيرة ترجمة أصلية لا نسخه ، ورغم هذا الانتشار الواسع في استخدامها في مجال الوثائق إلا أن قيمتها القانونية لم تستقر بعد من أجل ذلك كان هناك أكثر من ضرورة لتحليل واختبار دورها كأدلة وثائقية قانونية .

وبالفعل أخذت المصغرات الفيلمية للوثائق نسبيا مكانها من القانون حيث اكتسبت الحجية القانونية التي للأصول المصورة في بعض البلاد بينما لم تحظى بمثل هذه الحجية في دول أخرى ولعل السبب في هذا التفاوت يرجع إلى أنه إلى الآن لم يتم التوصل إلى اتفاق على المستوى الدولي للوصول إلى مقياس عملي للتعرف على الصلاحية القانونية للمصغرات الفيلمية .

(1) Goulard, C.: Le stockage et L'accès aux information enregistrées Sur microformes. Revue Documentaliste, Science de information vol.20 No 4 — 5 Juillet / Octobre 1983. P.P- 139-140

وكخطوة أولى في دراسة هذه المشكلة قامت اليونسكو بالاشتراك مع المجلس الدولي للأرشيف بإجراء مسح شامل للمقارنة والتحليل لكل المقاييس واللوائح القانونية المعمول بها في مختلف الدول والتشريعات الأجنبية المعاصرة بشأن الصلاحية القانونية لاستخدام المصغرات الفيلمية في الإثبات كبديل للمستندات الأصلية الورقية .

ويمكن أن نذكر هنا المعايير المعمول بها في الدول المختلفة وفقاً لهذا المسح⁽¹⁾ فيما يلي :

أولاً - أوروبا :

اتسم موقف دول أوروبا بالوضوح حيال منح المصغرات الفيلمية الصلاحية القانونية التي للأصول في حالة عدم وجود الأصل وذلك في ضوء بعض الضمانات القانونية لعملية التصوير المصغر وحفظها لضمان مطابقة الصور للأصول هذا ولقد أبرزت القوانين التي قضت بتلك الصلاحية ما تتعلق به من أنواع المستندات التي يمكن أن تعتمد بها في شكل مصغرات فيلمية كما بينت معظمها الجهات التي رخصت لها بتصوير مستنداتها تصويراً مصغراً فضلاً عن أنها أجمعت على الاحتفاظ بالصور المصغرة لنفس المدة المقررة لحفظ الأصل الورقي .

□ **ألمانيا الاتحادية** أجاز قانون التصوير المصغر الذي صدر بها في عام ١٩٧٦ الاحتفاظ بكافة المستندات المالية والمحاسبية لكل من وزارة التأمين الإجتماعية والنقل والعمل والاسكان والعدل وكذلك وزارة الداخلية بشرط أن تستوفي مواصفات الأصل الورقي وتتطابق معه مع وجوب أن تكون الصورة الجديدة - المصغرة - واضحة تمام الوضوح سهلة القراءة .

□ **وفي إيطاليا** صدر في سبتمبر سنة ١٩٧٤ مرسوم تنفيذي لقانون سبق صلوره في سنة ١٩٦٨ كان يقضى بأن تحمل الصور محل بعض المستندات الأصول وذلك في الإدارات الحكومية والمحافظات وما أمته الدول من منشآت وقد أوضح هذا المرسوم التنفيذى العديد من الشروط التي تجعل من الصور المصغرة سنداً قانونياً من أهم هذه الشروط مايلي :

(1) Legal validity of microfilm: Some recommendation Unesco Bulletin For libraires. Vol xxx No 2 march / April 1976.

- تجميع المستندات المراد تصويرها وفحصها للتأكد من مطابقتها للشروط القانونية وذلك بعد الحصول على ما يفيد الموافقة على تحويلها إلى صور مصغرة .
- أن يتم التصوير وفقا للمعايير التقنية المعينة .
- توضيح بيانات التفليم .
- أن تفحص الأفلام بعد التسجيل فحصا علميا سليما .
- أن يسير في نفس الخط مع التصوير توثيق المادة الفيلمية .
- أن يتم اعداد الأصل وفقا لمعايير محددة .

□ أما في إنجلترا فنجد أن قانون الإثبات الصادر في أكتوبر عام ١٩٦٨ يقبل إلى جانب الوثائق المكتوبة الصور الفوتوغرافية والأفلام والشرائط القابلة للنسخ كوثيقة مثبتة أو كسند إثبات على أن يكون الأصل غير موجود أو تم الإستغناء عنه وفقا لإجراءات العمل ولا حاجة إلى قيام الدليل على ذلك أو على الشهادة المرفقة والتي كتبها مسئول التصوير أو تلك التي اعدتها الجهة المفوضه بالتصوير والموضح بها كل البيانات عن المادة المصورة وأسلوب التصوير وما إلى ذلك .

الأمر الذى يعنى أن القانون الانجليزى يعترف بحجية المصغرات الفيلمية في الإثبات وأن لم يضع أى شروط محددة يلزم العمل بمقتضاها في التصوير أو الاختزان وترك تقدير ما أحاط بذلك من ظروف للقضاء .

□ يقبل القضاء السويسرى بقانون صدر عام ١٩٧٥ الصور المصغرة فيلما كأدلة إثبات قانونية إذا تم إعدادها وفقا لمواصفات معينة لعملية التصوير والاختزان تجعل منها صورا مقروءة بوضوح مطابقة للأصل فضلا عن ضرورة توضيح كافة البيانات عن مصدرها ومكان التصوير والمسئول عنه وتاريخ التصوير وبيان المراجعة كما وأنه اشترط أيضا أن تحفظ وفقا لمعايير قياسية محددة تحت مسئولية شخص أو هيئة لها صفة معينة ولا يتم تكرار النسخ أو أى عملية استنساخ إلا بمقتضى لائحة معدة لذلك .

□ أما المشرع الفرنسى فقد صدر قانون سنة ١٩٨٠ منحت بمقتضاه الصور المصغرة فيلما المطابقة للأصل الحجية القانونية مادامت دعائمتها ثابتة على مر الزمن لا تسمح

بأى تغيير عند النسخ سواء كان مقصوداً كما فى عمليات التزييف والغش أو غير مقصود كالنتائج عن التقادم هذا ولم يشترط القانون أى معايير أو مواصفات واجبة التطبيق فى عملية التصوير ذاتها .

● وإذا تابعنا السير مع الدول الأوروبية فى هذا الاتجاه سنجد فنلندا فى قانونها الصادر سنة ١٩٤٥ تشترط الحصول المسبق على إذن تصوير الوثائق .

● وبلجيكا فى قانون صدر بها سنة ١٩٧٥ أعطى للمستندات المحاسبية المصورة تصويراً مصغراً الحجية القانونية وحفظها لنفس المدة المقررة لحفظ الأصل الورق .

● أما رومانيا فنجد القضاء بها يقبل المصغرات الفيلمية الخاصة بالأعمال العلمية فقط كدليل للإثبات بشرط أن تكون قد صورت طبقاً لما نص عليه قانون الأرشفة الصادر بها فى عام ١٩٧١ .

● وفى الدانمارك صدر مرسوم فى سنة ١٩٧٣ يسمح بتصوير وثائق المراسلات والحسابات تصويراً فيليماً مصغراً وإعدام الأصول فور تصويرها .

وهكذا اتجهت القوانين الحديثة فى معظم دول أوروبا إلى تبنى فكرة الاعتراف بالمصغرات الفيلمية ومعاملتها كمستندات قانونية لها نفس حجية الأصل فى الإثبات وضماناً لهذه الحجية وخوفاً من تعرض هذه الصور المصغرة فى أى مرحلة من مراحل إعدادها للتزوير حرصت معظم هذه الدول على وضع معايير ومواصفات قياسية لعملية التصوير والحفظ بل هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك فوضع المواصفات والمعايير للوثائق الورقية التى يراد تصويرها .

التشريعات الأمريكية :

فإذا اتجهنا مع المسح الذى أجرته اليونسكو إلى التشريعات الأمريكية نجد أن تلك التشريعات بصفة عامة قد أبحاث استخدام التصوير المصغر ومنحت المصغرات الفيلمية حجية قانونية فى الإثبات أما القواعد المتبعة فى ذلك فتدور فى مجال المحليات وتتفاوت من ولاية لأخرى .

كما منحت المصغرات الفيلمية أيضاً فى نطاق معين تأييداً لمبدأ الحجية مع اختلاف فى

طبيعة الضمانات وتباينها من دولة لأخرى لضمان التطابق بين المصغرات الفيلمية وبين أصولها التي نقلت عنها ويتضح ذلك في تشريعات البرازيل التي صدرت في عام ١٩٦٨ والسلفادور عام ١٩٧٠ وكذلك تشريعات الأرجنتين في عام ١٩٧٣ وأيضاً في كندا عام ١٩٧٩ .

تشريعات آسيا :

وإذا كان مسح اليونسكو قد شمل أوروبا وأمريكا فإنه لم يغفل تلك التشريعات التي وجدت في آسيا حيث قامت عدد من الدول الآسيوية بإقرار الحجية القانونية للمصغرات الفيلمية والتي من بينها برز تشريع :

العراق ولبنان : ففي الأولى قضى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٣ بالتخلص من الأوراق الرسمية وإحلال النسخ الميكروفيلمية محل أصول هذه الأوراق ومعاملتها معاملة الأصل سواء في الحقوق أو الالتزامات المترتبة عليها .

أما لبنان فلم يتضمن التشريع الذي صدر في يونيو سنة ١٩٧٧ موقفاً محدداً واضحاً من حجية المصغرات الفيلمية نظراً لظروف الحرب التي تعيش في ظلها البلاد والتي صدر القانون بها من أجل مواجهة موقف خاص متعلق بظروف الحرب .

هكذا وباستعراض المقاييس المعمول بها في الدول المختلفة للصلاحيات القانونية للمصغرات الفيلمية وجد أنه رغم عدم وجود قاعدة عامة أو لائحة قانونية موحدة تنظم الوضع القانوني للمستند المصور تصويراً فيلماً مصغراً يمكن استخدامه بديلاً للمستند الأصلي في كل مجال .

وكل ما هنالك أن التصوير المصغر قد أثبت وجوده وفرض على التشريعات المختلفة ضرورة أخذه في الاعتبار وذلك بتبني مفاهيم حديثة وإعادة صياغة المفاهيم التقليدية للإثبات على نحو يسمح بإحلالها محل الأصل وفي نفس الوقت يساير التطور التقني الهائل في كل وسائل الإثبات المعاصرة وتلك التي سيتم التوصل إليها في المستقبل فالعلم يفرض على رجل القانون كما يفرض على غيره الكثير من التحديات التي تحتم عليه مواجهتها بمفاهيم قانونية متطورة ونحن في مصر في أمس الحاجة إلى تلك المفاهيم المتطورة والإسراع في تبنيها وباديء ذي بدء حيث أن القانون هو الذي يحدد طرق الإثبات المختلفة ويبين طريقة تقديمها فيجب أن تكون البداية بضمان من الدولة مقدماً لقبول التصوير المصغر

في كافة أشكاله والمعد طبقاً لمواصفات معيارية معينة بديلاً للمستند الأصلي في كل مجال هذه الضمانات في كل أشكالها يجب أن تكفل الاطمئنان للمصغرات الفيلمية وتنأى بها عن كل احتمالات التزوير وعندئذ يمكن الأخذ بمبدأ حجيتها .

معايير ضمان الصلاحية القانونية للمصغرات :

□ إن القاعدة القانونية تقول إن ما بنى على الباطل فهو باطل وعلى ذلك فلا يمكن أن تقبل أى مصغرات بديلاً عن الأصل إذا كانت محتوياتها غير صحيحة أو لم يراعى قبل تصويرها القواعد الموضوعية التي يتعين إتباعها لضمان حصول هذه الصور المصغرة المطابقة للأصول على الحجية القانونية المقررة للأصول نفسها ، لذا يعد التأكد من صحة المعلومات المراد تصغيرها أمراً هاماً ويتم ذلك بالطرق العلمية المتبعة في نقد الوثائق .

□ رغم صعوبة وضع معايير عامة للحكم على صحة أو زيف الوثيقة إلا أنه من الممكن أن نقف على أى تغيير يحدث في المادة المسجلة على نطاق هيئة أو إدارة واحدة إذا ما استرشد بعلم الوثائق النقدي في تحليله للوثيقة والذي يعد من أول مبادئ التعرف على الشكل الذي اعتادت الهيئة أن تخرج به وثائقها وذلك عن طريق توجيه عدة أسئلة واستفهامات للوثيقة تشبه في معناها مجموعة الأسئلة التي يوجهها القاضي للمتهم إلى أن يصل إلى الاعتراف بالحقيقة .

□ في الوقت الذي يؤكد فيه النقد العلمي للوثائق على الجانب الموضوعي في الوثيقة أى دقة وصحة المعلومات الواردة فيها نجد أنه يوجه اهتماماً مائلاً للشكل فبستوجب أن يكون مظهر الوثيقة « أصل ، صورة » ناطقاً برسميته بمعنى أنه سليم مادياً خالي من أى كشط أو محو أو أى أمر آخر من شأنه أن يجعله مجالاً للشك فإذا حدث مثل هذا الأمر استلزم إثبات سلامته المادية بقيام قرينه من الجهة التي صدر عنها أو صور فيها يترتب عليها أن يكون حجة بذاته .

هذه القرينة هي ما يعرف بشهادة الشهود والتي بموجبها يشهد الشاهد بما اتصل به علمه بخصوص مراحل التصوير أو مراحل الأعداد قبل التصوير ، وقد يكون محل الشهادة بيانات مطابقة للصورة على الأصل والتي تشتمل على كافة المعلومات عن المادة المصورة واسلوب التصوير وأنواع الأجهزة التي استخدمت في إخراج المصغرات .

وفي كل موقف تقوم المحكمة بتقدير الظروف المحيطة بوضع الصورة وما إذا كانت تبرر قبولها أو عدم قبولها .

□ من المفروض أن تساند عمل إدارات الوثائق وضع قانوني يخول لها صلاحيات يتضمنها قرار رسمي يتيح لهذه الإدارات تقديم نسخ أو صور طبق الأصل من مادة مصورة في نطاق تخصصها ومسئولياتها على أن يضمن هذا القرار اعتماد المصغرات الفيلمية اعتماداً منفصلاً .

□ من الاعتبارات الهامة أيضاً أن يتم تصوير الوثائق تصويراً مصغراً في مكان إنتاجها — أو وجودها — أو تحت رقابة الهيئة أو الشخص المكلف رسمياً بهذا العمل وأن يراعى في تصويرها الأوضاع التي يقررها القانون ، الأمر الذي يخول لهذه الصور المصغرة الصلاحية القانونية استناداً إلى تعريف القانون للمحررات الرسمية التي تشترط في رسمية المحرر ثلاث شروط .

- أن يقوم بكتابة موظف أو شخص مكلف بخدمة عامة
- أن يدخل هذا العمل في اختصاصه
- أن يتم هذا العمل وفقاً للأوضاع القانونية .

وهذا الاعتبار يقتضي وجود لائحة قانونية توضح وتحدد تلك الهيئة التي تقوم بأعداد المصغرات الفيلمية المعترف بصلاحياتها القانونية كما هو الحال في مصلحة الشهر العقاري وهذه الهيئة كما سبق القول يمكن أن تكون :

- (أ) الجهة التي أنشئ فيها الأصل الورق .
- (ب) الجهة التي تحفظ فيها الوثائق بصفة رسمية
- (ج) يمكن أن يتم التصوير في جهة غير مفوضة من الدولة وعندئذ يقتضي الحال أن يتم التصديق على المصغرات الفيلمية من قبل جهة مفوضة من الدولة .

□ يرتبط بالاعتبار السابق ضرورة أن تنص اللائحة القانونية المذكورة على منح الجهة التي تفوضها بعمل المصغرات الفيلمية التي تقوم مقام الأصل سلطة التصديق كصورة طبق الأصل بعد التأكد من مطابقة الصورة للأصل فمثلاً يكون من حق هذه الجهة تقديم نسخة مكبرة مطبوعة من المصغرات مصدق عليها من قبلها. تستخدم هذه النسخ المكبرة المطبوعة كدليل إثبات أسوة بما هو متبع في مكاتب الشهر العقاري من الاعتماد بالنسخ التي تسجل فيها وتوثق أما صيغة توثيق

- المصغرات والتصديق عليها فيجب أن تتضمن ما يلي :
- إن الفيلم رموزه وفقراته موثقة وتسجل هذه الحقيقة في السجل .
 - اسم الشخص الذى صدق على التوثيق وذلك بأسلوب آخر غير التصوير وليكن فى شكل (طباعة — تدوين — تثقيب) .
 - إذا كانت هذه الفقرة مصورة لابد من إرفاق مستند تصديق منفصل يوضح بيانات الشكل المصغر .
 - يمكن أن يتم التصديق منفصلاً على قصاصه تصور على الميكرو فيلم بعد إتمام أو تلحق بسجل المصغرات .

□ يجب مراعاة أن التصديق ليس شرطاً لعمل المصغرات الفيلمية ولكنه شرط لحتى تحل الصورة المصغرة محل الأصل ، وبذلك تكون المصغرات الفيلمية التى عملت بواسطة الهيئة المفوضه لها صلاحية أو حجية قانونية لأنها تمت بواسطة جهة معتمدة أو أن تم لها هذه الصلاحية عن طريق التصديق بصرف النظر عن الجهة التى قامت بتجهيز الأشكال المصغرة .

□ من بين الضوابط القانونية الهامة ضرورة وجود إثباتات ذاتية واضحة على المصغرات أيا كان شكلها ، هذه الإثباتات تعد بمثابة قواعد تضمن إمكانية التعريف بالمصغرات ، ويمكن أن تحدد جزء من هذه الضمانات فى بداية الشكل المصغر وجزء آخر بعد إكتماله ، وفيما يلى بعضاً من هذه الإثباتات :

- رقم مسلسل منفصل خاص بالتسجيل المصغر أو الرمز المعطى له ويجب أن يكون نفس الرمز أو الرقم المسلسل المعطى له فى سجل وحدة التصوير أو إدارة الوثائق .
- بيان توضيحي باسم وعنوان الجهة التى قامت بالتسجيل المصغر وتاريخ إنتاج هذا التسجيل .
- بيانات توضح مكان الاحتفاظ بنسخة التسجيل الأم .
- بيانات عن إنتاج المستند الأصل ومواصفات هذا الأصل ونوعيته كان يكون أصل ، صورة ، نسخة كربونية ... الخ .

- عنوان الملف الموجود به المستند ورقمه والرقم المسلسل للمستند في الملف .
- إذا كان قد أجرى ترميم على الأصل فيوضح ويشار إلى مكانه .
- مادة المستند المراد تصغيره وحجمه وأيضاً من المهم تحديد شكله الأصلي ،
لفه ، ورقة مطوية ، صفحة ، مجموعة أوراق ... الخ
- أى بيانات تعريف أخرى من شأنها أن تلقى الضوء على الأصل حيث يطلب
من التصوير المصغر أن يساعد على التحقق أو التعرف على الأصل .

□ لا بد أن تحاط الوثائق المصغرة ذات الطبيعة الخاصة والتي لها آثار ملزمة على أى
وجهة بأنواع مختلفة من الضمانات ووسائل الاحتياط فيجب أن يتم تداول تلك
الوثائق سواء المتعلقة بحقوق الغير والتي لها وضع قضائى أو آثار إدارية فى أضيق
نطاق ، وإذا ما طلبت هذه المصغرات قضائياً فيتم إرسال النسخة إلى الهيئة القضائية
مباشرة دون وسيط حتى ولو كان صاحب الحق ذاته .

□ الإثباتات المضادة ضد التصوير المصغر حين تقديمه بديلاً عن الأصل تكون مقبولة
ضد الأصل نفسه (يطعن فيه بالتزوير) لذلك فإن الطعن بالتزوير فى الأصل يمكن
أن ينطبق على المصغرات الفيلمية فقط من حيث الأسباب التى يمكن ملاحظتها من
الفيلم نفسه ومع ذلك فإن تقديم أى شكل من الأشكال المصورة تصويراً
ميكروفيليماً والمنتجة طبقاً للمواصفات المقننة والمتفق عليها يساوى الإثبات بواسطة
تقديم الأصل نفسه ، وتعتبر النسخة المصغرة إثباتاً حسب القواعد العامة للإثبات .

□ يمكن رفض المصغرات الفيلمية كأداة إثبات عندما يكون قد تم إعدادها دون
مراعاة للقواعد المقررة للتصوير وعند ذلك يتحتم تقديم الأصل فإذا لم يتيسر
الحصول على الأصل كان من الضروري إقناع المحكمة بصحة وسلامة وعدم تزيف
النسخة المصغرة وأن الأصل لم يعد لأمر مشكوك فيه أو أنه قد فقد عن طريق
الحريق أو أى مؤثرات قهرية أخرى^(١) أو أنه فى الواقع لا وجود لأصل ورقى
مكتوب كما فى حالة تصوير مخرجات الحاسب الآلى مباشرة on line وأن يتم ذلك

(١) السنهورى : نفس المصور ص ٦١٠ - ٦١٢ .

عن طريق الرجوع إلى سجل المصغرات الذى يدون فيه بصورة تفصيليه بيانات كاملة عن الوثائق التى سجلت تسجيلًا مصغراً مع توضيح أماكن حفظها أو أسباب إعدامها أو التخلص منها ، وأخذ شهادة من الجهة الرسمية الموجود بها هذا السجل بوضع الأصل وأسباب إتلافه أو يتم إقامة الدليل على مضمون الصورة المصغرة .

سجل المصغرات الفيلمية :

بعد الإنتهاء من تحويل الوثائق إلى صورها الفيلمية المصغرة وتوثيقها يجب أن يتم تسجيلها فى سجل خاص معد لهذا الغرض ونحن نعلم أن التسجيل فى الأصل بدأ مرتبطاً بالقضاء أى فى سجلات القضاء لإثبات بيانات وأحكام القضاء ، كانت هذه السجلات تودع عند القاضى فى داره وتطور حفظها بعد ذلك إلى الجامع أو المحكمة ^(١).

وكان تسجيل الوثيقة فى سجلات المحاكم يعنى أن الوثيقة قد أصبحت محرراً رسمياً موثقاً له قوة تنفيذية ، وأنها صارت سنداً شريعياً مقبولاً فى كل ظرف وحالة ^(٢).

ونحن نعلم ما للشهر العقارى حالياً من دور بارز فى تسجيل وتوثيق العقود ، وبالقياس على هذا الأمر يمكن التوصيه بوجود سجل منفصل للمصغرات الفيلمية الموثقة فى شكل كتاب وتكون صفحاته مرقمة ، ويكون أيضاً تحت مسئولية الشخص أو الهيئة المختصة بوحدة المصغرات أو من الممكن أن يكون الشخص أو الهيئة التى تقوم بعمل المصغرات ، ويتم التصديق على السجل ككل من قبل الجهة المختصة كما يحدث تماماً مع سجل العقود والوثائق .

هذا السجل تثبت فيه كافة البيانات الضرورية التى تضمن مطابقة الصور الميكروفيلميه بالأصل وكذلك بيانات التصديق والمراجعة . بهذا الوضع يمكن أن يعامل السجل معاملة رسمية « كسجل قضائى » طالما أن البيانات الموجودة به تعنى ضبط الواقع بما يتيح إمكانية الرجوع إليه عند الاحتياج أو الاحتجاج به .

وتشكل أهمية قيد المصغرات الموثقة فى السجل مايلى :

(١) عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٢) قراعه : مذكرات التوثيق الشرعية ص ٣٢ .

١ — إن كل وثيقة مصورة تصويراً مصغراً ومقيدة قد وثقت وانها مطابقة لأصلها الورق .

٢ — تلون فيه مواصفات الأصل مع مواصفات الصورة .

٣ — يعتبر وسيلة لتثبيت المعلومات الواردة في الوثيقة المسجلة .

٤ — أنه أساسى لضبط وتنظيم سير عملية التصوير .

وإذا ما صدق على السجل أصبحت تلك البيانات بمثابة تأمينات رسمية وضمانات لصحة ما تحويه هذه المسجلات الفيلمية .

بهذا يمكن قبول النسخة الفيلمية المصغرة كمستند في حالة عدم إمكانية الحصول على الأصل مع تحفظ واحد هو ضرورة إقناع المحكمة أو الجهة المطلوب تقديم المستند إليها بصحة وسلامة وعدم تزيف النسخة .

ولعل من الممكن في حالة وجود السجل المذكور أن يقدم الشخص مع النسخة الميكروفيلميه شهادة أو مستند خطى — بصيغة يتفق عليها — على أن النسخة غير مزيفة « إذا كان هذا هو المطلوب » ، أو أن النسخة مزيفة ودليله على ذلك .

وهذه الشهادة يمكن الحصول عليها من الشخص المسئول عن سجل المصغرات الذى يمكن أن يقرر أيضا أن النسخة المصغرة نسخة صحيحة من الوثيقة الأصلية .

ويمكن أن نسوق فيما يلى بعض البيانات الهامة التى يجب أن يتضمنها السجل ومنها :

● الرقم المسلسل حيث يجب أن يعطى كل تصوير مصغر رقما مسلسلاً منفرد .

● رقم الفيلم أو الرمز المميز له .

● تنبيهات وقيود على الإستخدام .

● طول اللفه أو عدد الاطارات .

● الهيئة التى قامت بعمل التصوير المصغر .

● مكان وتاريخ إنتاجه .

● معدل التصغير .

● وضع الصورة على الفيلم موازى — متعامد .. شبكى .

● مقاس الفيلم ونوعه .

- عدد بكرات الفيلم أو الفيشات وأرقامها إذا زادت عن واحدة .
- نوع أوعية الحفظ التي وضع فيها الفيلم .
- جنس الفيلم سالب أو موجب لإمكانية إعادة النسخ .
- مواصفات السلسلة — المجموعة — الملف التي تتبعها الوثيقة .
- نوعية الأصل (أصل — صورة معتمدة ، مادة مصورة .. الخ) .
- مادة الأصل ورق — جلد ... الخ .
- عيوب الأصل إن وجدت ومواقع الترميم إن تم .
- أبعاد الأصل .
- تاريخ الأصل .

ومن البيانات التي لا يجب إغفالها في السجل على الإطلاق :

- مكان وجود الأصل .
- عمليات المقابلة .
- بيان المراجعة والتصديق .

معايير تحديد المواد التي سيتم تصويرها :

قبل البدء في عملية التصوير يجب أن يكون واضحاً بشكل محدد أى الوثائق ستصور من أجل أن تحفظ حفظاً دائماً وماهى تلك التي ستصور من أجل التداول وأياً سيصور ليحفظ فترة معينة يمكن الاستغناء عنها بعدها وفي هذا الصدد يمكن أن نميز بين أربعة أنواع من الوثائق كلها ترجع إلى منشأ أو منبع واحد .

الوثائق الحية أو الديناميكية وهى تلك الوثائق التي تنشأ أثناء مزاوله العمل وتلزم الاحتفاظ بها من أجل التداول وتحقيق مسارات العمل فضلاً عن أنها تعمل كأوعية معلومات تضمن حلول المشكلات الإدارية وإتخاذ الإجراءات .

هذه الوثائق لها قيم استباقية مختلفة منها :

- (أ) قيمة استباقية قصيرة .
- (ب) قيمة استباقية متوسطة .

(ج) قيمة استباقية طويلة .

(د) قيمة استباقية دائمة .

(هـ) وثائق ليس لها أى قيمة استباقية على الإطلاق .

هذه القيم غالباً تحدد أثناء تطبيق برنامج إدارة الوثائق الجارية وبمقتضى هذه الإدارة العلمية ترمز الوثائق أو تميز بعلامات واضحة عن طريقها تتضح قيمتها الاستباقية^(١) فمثلاً يستخدم تعبير « استهلاك » لتلك الوثائق التى لا تدعو الحاجة إلى قراءتها أكثر من مرة أو تلك التى تحتوى على معلومات مكررة يوجد بديل لها فى مكان آخر .

يمكن أيضاً أن تستخدم مدة رقمية مثل « شهر » « سنة » « ٩٠ يوماً » بالنسبة للوثائق التى تنتهى الحاجة إليها بعد الأجل المحدد .

أما عبارة « غير محدد » فتدل على أن هذه الوثائق لها قيمة استباقية طويلة الأجل و« احتمالات الرجوع إليها فى هذه المدة قائمة » .

بينما تستخدم عبارة « أساسية » أو « حيوية » لتلك الوثائق التى لاقية برهانية أو إعلامية أو إثباتية أو قيمة تاريخية لإثبات الحقوق أو للبحث التاريخى مثل العقود — كالتلوجات الدفاتر — المستندات التى تضم مبادئ والتزامات أو اتفاقيات وعهود أو غير ذلك مما يمس ملكية الأفراد أو الحكومة أو تتعلق بالصالح العام .

من الممكن أيضاً أن يشار إلى الوثائق الغير نافعه بالتعبير « استهلاك » نظراً لأن مثل هذه الوثائق ليس لها أهمية لافى الحاضر ولا فى المستقبل وتستهلك فوراً بعد الافادة من المعلومات المتضمنه فيها .

هذا التقسيم من أجل تحديد القيم التى من أجلها تحفظ الوثائق هام وضرورى جداً ويمثل قاعدة معطيات لنظام التصوير الميكروفيلى ، وبصفة عامة يمكننا أن نحصر الوثائق التى يمكن أن يتم تحويلها إلى مصغرات فيلميه بين الوثائق الدائمة الحفظ ذات القيمة الإثباتية أو التاريخية أو العملية أو ما تقتضى المصلحة العامة الحفظ الدائم لها ، وبين تلك الوثائق ذات القيمة الاستباقية الطويلة على اعتبار أن العمل معها لا ينتهى قبل انقضاء مدة زمنية طويلة لذلك فمن الممكن تحويلها إلى مصغرات فيلميه يتم تداولها إلى أن تنتهى الحاجة إليها فيتم استهلاك الصور المصغرة .

(1) Meadke: Ibid P. 199.

أما ماعدا ذلك بإستثناء تلك التى تهلك فور الإستفادة منها — حيث من الواضح أنه لا جلوى من وراء تصويرها — فإن باقى النوعيات تتفاوت سياسات الجهات المعنية بها وفقا لإمكاناتها وأسلوب العمل وطرق الإتصال بها فمن الممكن أن تصور فى ظل سياسة معينة يحتفظ بالصور إلى حين إنتهاء المدة القانونية المحددة تستهلك بعدها الأفلام ، وبالطبع فإن هذه الأخيرة لا تحتاج إلى كل القيود التقنية والتوثيقية التى تتطلبها تصوير الوثائق بهدف الحفظ الدائم لها واستغلالها للإثبات بدلاً من الأصول .

الشروط الواجب توفرها فى الوثائق التى سيتم تصويرها :

بإنتهاء الخطوة الهامة السابقة يكون قد تحدد أمامنا أى الوثائق ستصور وأيها لن يتم تصويرها ويبقى أمامنا ضرورة التأكد من أن هذه الوثائق المجموعة من أجل التصوير تتوفر فيها كافة الشروط القانونية الذى يجعل من هذه الوثيقة وثيقة قانونية أو مستنداً صحيحاً يمكن الإستناد عليه فى الوصول إلى حقيقة ما أو تأكيد مثل هذه الحقيقة وإثباتها .

ونجد أن القانون اشترط فى مختلف العصور شروطاً قاسية فى هذا الصدد حيث نجد اشترط لصحة الوثيقة علامات مميزة تشبه الدمغة الآن ، كما اشترط اشتراك أكثر من فرد فى تحريرها واشترط أيضاً أشياء أخرى كالإختام بل نجد أن القانون قد بالغ أحياناً فيما اشترطه من صحة الوثائق وخاصة فى الوثائق التى كانت تصدر عن الحكام والملوك والأباطرة ورؤساء الجمهوريات مثل هذه الوثائق كانت شروطها أقوى بكثير مما كانت تصدر عن الأفراد والخلاصة أن تصوير هذا النوع من الوثائق يتطلب تحديد صحتها لإمكان الاعتماد عليها فى إثبات الحقوق وغيره .

ويتم هذا عادة تحت مسؤولية الجهة الرسمية التى أنشأت الوثائق أو تلقتها حيث أن هذا الإجراء يضمن صحة الوثائق وفقاً لتعريف الوثائق كمصادر أولية إذ أن هذا التعريف يرى أن ضمان صحة الوثيقة يتم عن طريق موظف عام أو شهود وتوقيعات الأطراف والصيغ ، افتتاحيه وختاميه والتذييل بالإختام وخضوعها لرقابة الجهة التى أنشأتها والتى ليس لها مصلحة فى الغش أو الخداع ، وبالتالي فتكليف شخص أو هيئة بتقرير هذه الصحة من بين العاملين المسؤولين فى جهة حفظ هذه الوثائق كفيل بأن يضمن صحتها .

وبافتراض حدوث أى تزيف أو تزوير على مثل هذه الوثائق قبل تصويرها يمكن

اكتشافه بسهولة عند تكبير وتعرض المصغر المشتبه في سحته لمصدر صوتي مثل الأشعة فوق البنفسجية أو تحت الحمراء بل وحتى تحت قدر مناسب من الضوء العادي .

وإذا كان هذا الإجراء ميسور استناداً على كون الجهة رسمية أو في حكم الرسمية فإن كانت هذه المستندات تحت وصاية أو ولاية خاصة فإنه كما سيأتي بعد يمكن أن يتم التصديق على صحة هذه الوثائق من جهة رسمية معتمده من الدولة تؤكد صحة الوثائق وإمكان الاعتماد على نسخها المصغرة بديلاً للأصول .

هذا ومن المهم ترميم الوثائق الورقية ترميماً علمياً ملائماً قبل تصويرها خاصة وإذا كانت الوثيقة من الضروري الاحتفاظ بأصلها الورقي لتوارثه أو لقيمتها من أى جهة لأنه في هذه الحالة يكون التصوير من أجل حماية الأصل وإستخدام النسخة بديلاً في الاطلاع .

المعايير التقنية للتصوير الجيد :

من أهم أهداف (المصغرات الفيلمية) الحفاظ على المادة المصورة بصفة دائمة بصرف النظر عن نوع وشكل الوعاء المصغر وبصرف النظر عن الأصل المراد تصغيره ، لذا كان لا بد من الدقة البالغة في التصوير لضمان نقاء ووضوح الصورة الخاصة بالوثائق فضلاً عن ضرورة ضمان جودة عالية لتلك الصورة بحيث تكون منسجمة ذات توازن متساو في كل أجزائها وعلى ذلك يتحتم مراعاة مايلي :

- ١ — اختيار أفضل أنواع الأفلام من حيث تركيبها الكيميائي ودرجة حساسيتها وعمرها ^(١) ومدى ثبات الصورة عليها .
- ٢ — تحديد درجة التصغير المطلوبة Reduction Ratio .
- ٣ — تحديد عدد الوحدات المطلوبة Units .
- ٤ — تحديد عدد النسخ المطلوبة من كل وثيقة Number of Copies .
- ٥ — مراعاة طبيعة الأصل .

(١) انظر أنواع الأفلام ص ١٣٥ .

٦ — تحديد الفواصل التنظيمية والفنية التي تفصل بين الوحدات لكي يكون الانتقال من جزء لآخر من الفيلم أمراً سهلاً فضلاً عن أنها تعاون على سهولة الإسترجاع وتحدد أسلوبه .

هذا فضلاً عن أنه من بين الاعتبارات الهامة التي تضمن جودة عالية لصور الوثائق المصغرة بحيث تأتى سليمة غير مشوهة بظلال أو خلافه مما يقلل من وضوحها ودقتها ما يأتى :

□ الحرص على أن تكون الوثيقة الورقية المراد تصويرها مفرودة ومسطحة تسطيحاً تاماً على مسطح التصوير منعاً لتكوين الظلال .

□ إذا وجدت بالوثيقة المراد تصويرها كرمشه أو مواضع ظاهرة من جراء طى أو خلافه وعمزت أساليب معالجة الوثائق وفردتها عن تجنبها فلا بد من الالتجاء إلى مزيد من الإضاءة المساعدة حيث يمكن عن طريق الاستعانة بها إخفاء عيوب الكرمشه .

□ يراعى ضبط وضع الوثيقة فى إطار التصوير المحدد والمناسب لتسجيلها على مسطح التصوير بحيث تقع فى حدود زاوية رؤية العدسة بمعنى آخر فى الحدود التى تراها العدسة فيتم تسجيل الوثيقة كاملة غير منقصه من أى جهة وفى الوضع السليم على الفيلم .

□ أن تكون الإضاءة موزعة توزيعاً متساوياً على كل نقطة من مسطح التصوير ويتم ذلك عن طريق إمكانيات التحكم فى قوة الإضاءة بالزيادة أو النقصان مما له أثر كبير فى زيادة وضوح الرسومات خاصة تلك المسجلة على نوعيات شفافة ، فضلاً عن أن توزيع الإضاءة السليم يعمل على تجنب ظهور ظلال على أطراف الوثائق .

□ أن يراعى ضبط حساسية الخلية الضوئية بما يتناسب مع حساسية الفيلم نظراً لوجود نوعيات مختلفة من الأفلام تختلف فى حساسيتها كما يمكن أيضاً تحقيق ضمانات جودة عالية فى ضوء ما يأتى :

□ تجهيز الحامل الذى توضع عليه مجموعة الوثائق قبل تسجيلها بشكل يسمح بتدفق الوثائق فى توال تبعاً للتسلسل الذى وضعت به على الحامل والأمر نفسه بالنسبة لضبط وضع مسطح استلام الوثائق .

□ التأكد من أن عداد اللقطات المسجلة يعمل بدقة ذلك لأن هذا العداد يبين عدد

اللقطات التى تم تسجيلها على الفيلم بصرف النظر عن طول اللقطة أو قصرها ، الأمر الذى يرتبط به مراقبة عداد الفيلم الخام الذى يوضح للمصور كمية الفيلم الباقى الذى لم تسجل عليه أى صور .

□ أن تكون كاميرات التصوير من النوع الذى يسمح بتعريض الوثيقة الأصلية لضوء قوى عادى أو للأشعة البنفسجية أو فوق الحمراء لكشف أى تزوير يحتمل أن يكون قد تم فى الوثيقة الأصلية قبل التصوير .

□ وضوح التصوير ودقته يرتبط بوجود عدسات ذات قوة تحديد عالية جداً حيث أن هذه الميزة من مميزات العدسات تسمح بتكوين نقطة ضوئية حادة على الفيلم فى مقابل كل نقطة ضوئية على الوثيقة ينعكس منها شعاع خلال العدسة . لذا يتحتم الحرص على التأكد من نوعية العدسات المستخدمة فى التصوير وحساسيتها مع مراعاة أن لا تكون بها أى خدوش أو خلافة الأمر الذى من شأنه أن ينعكس على الصورة فتكون مجالاً للشك أو يتسبب فى عدم وضوحها .

□ يجب أن تزود ماكينات التصوير بوحدات خاصة بتسجيل بعض البيانات على اللقطات المختلفة أثناء التسجيل ، مثل الشفرات الخاصة بعمليات الاسترجاع الآلى ، علامات التمييز ، تاريخ التسجيل ، إدماج بعض التعريفات التى توضح بعض الحقائق الهامة المتعلقة بالوثائق المصورة .

□ يجب مراعاة ترقيم اللقطات ترقيماً متسلسلاً سواء على الفيلم الملفوف أو على الفيش بحيث تحمل كل لفه فى بدايتها بيانات واضحة عن المادة المصورة مثل (من رقم — إلى رقم) رمز الفيلم ، عدد الإطارات .

□ أن تكون سطور الوثيقة واضحة بحيث يسهل تمييز الخطوط والمسافات بينها واتجاهاتها الأمر الذى يتوقف بلا شك على نوعية جهاز التصوير وإمكاناته فى تقديم سطور قريبه من بعضها وفى نفس الوقت غير متداخله منفصلة عن بعضها بدرجة كافية .

□ فى حالة احتواء التسجيل على عدة مواد أو عند وجود أى تغيير فى المادة المصورة — ملف جديد مثلاً — يجب توضيح ذلك والإشارة إليه فى نهاية المادة السابقة (إنتهت) كما يجب قبل بداية المادة الجديدة وضع بيانات للتعريف بهذه المادة الجديدة أو ربطها بالسابقة .

□ في كثير من الأحيان يصادف المصور أخطاء في الكتابة أو في ترتيب الوثائق أو يلاحظ وجود وثائق مفقودة من الملف غير معروف مكانها أو خلل في الترقيم — رقم مكرر مثلاً — فمن الضروري عدم القيام بأي تعديل في النص سواء بالحذف أو الإضافة أو التعديل في الترتيب بل من الممكن الإشارة إلى مثل هذه الأمور وإدراج البيان الإيضاحي اللازم لتنبيه المسترجع لهذه الحقائق .

□ تشكل هوامش الوثائق الورقية أهمية خاصة للمحافظة على نص الوثيقة ولا يختلف الأمر بالنسبة للمصغرات الفيلمية حيث يجب ألا تشغل اللقطات عرض الفيلم بأكمله فتعرض النصوص الموجودة على الحافة للتلف من جراء ملامستها لجوانب الوعاء الحامل لها أو من جراء الخدوش أو التلفيات التي قد تحدثها الأصابع عند الإمساك بها .

والفيلم الملفوف شأنه أيضاً شأن الوثائق الملفوفة حيث كان يراعى في إخراجها أن يكون الهامش العلوى أكبر قدرأ من غيره حتى لا تعرض للتلف من كثرة الإستعمال وهذا الأمر يجب تطبيقه أيضاً على الأفلام المصورة إذ يجب ترك مساحة خالية في البداية ومثلها في نهاية الفيلم من أجل المحافظة على اللقطات الأولى والأخيرة منه من أى تلف مادي .

□ من المهم أن تتخذ اللقطات المصغرة وصفها السليم على الفيلم فلا تميل إلى أى جهة أكثر من الجهة الأخرى أو يزيد هامش من هوامش الإطار عنه بالجهة الأخرى مما يضطر القارئ إلى بذل المحاولات في تعديل وضع اللقطة غير السليمة الوضع على جهاز القراءة الأمر الذى قد لا يتيح بعض أجهزة القراءة .

□ إذا تطلبت المادة المصغرة أكثر من فيلم أو ميكروفيش فيجب مراعاة تماسكها وتتابعها وضمان وحدتها عن طريق الربط بين الوحدات التي تحمل التكملة وبين الوحدة الأولى عن طريق تسجيل بيانات في نهاية الوحدة تحمل رقم الوحدة التالية وطول اللفة التي سجلت عليها التكملة وعدد الإطارات وغير ذلك من بيانات الربط المناسبة .

□ يراعى التابع على الفيلم بحيث يمكن الاطلاع على الموضوع متكاملأ بنفس الترتيب الذى أعدت به الوثائق داخل الملف مسبقاً بمعنى أن يسبق الإطار الذى يحمل الوثيقة رقم « ١ » الإطار الذى يحمل الوثيقة رقم « ٢ » بشكل مستمر وذلك لأن

الوثائق خاصة الموجودة في سلسلة لا يمكن فهمها إلا في ضوء هذا التتابع والتسلسل ويراعى هذا الأمر كذلك في الرسومات أو الأشكال أو الإضافات أو الملفات أو السجلات بكل دقة كما يراعى أن تحمل الأفلام أو الفيشات المصغرة أرقاماً متسلسلة .

□ تقوم الهيئة المفوضة بتصوير الوثائق ميكروفيلمياً بتجهيز نسختين من الأفلام على الأقل الأولى تسمى نسخة الأمان والثانية نسخة العمل . هذا ويمكن إعداد نسخة ثالثة لوثائق بعض الإدارات التي يتسم العمل بها بالاسترجاع المستمر لهذه الوثائق مثل إدارة شئون العاملين وتكون هذه الإدارة مسئولة مسئولية مباشرة وتامة عن هذه النسخة على أن تستخدم في داخل الإدارة فقط ويمنع منعاً باتاً خروجها لأى مكان آخر .

□ توضع نسخة الأمان First Copy بعد توفير الضمانات اللازمة لها — مثل ختمها أو ختم الوعاء المتضمن إياها في مكان خاص أمين مثل بنك أو في خزائن خاصة تحت مسئولية مدير الوثائق ولا تخرج إطلاقاً إلا في حالة الضرورة القصوى وبعد إجراءات صارمة يتفق عليها مسبقاً .

□ يمكن اعتبار نسخة الأمان هذه النسخة الأولى من الأصل المصور كما يمكن أيضاً أن تكون نسخة الأمان هذه النسخة الوحيدة الباقية لوثيقة فقد الأصل الذى أخذت منه .

أيضاً يمكن اعتبار نسخة الأمان نسخة التداول الوحيدة الباقية لوثيقة فقد أصلها الورق وكذلك الفيلم الأول الذى أخذ لها .

□ النسخة الثانية تستخدم كوسيط بين نسخة الأمان وبين نسخ التداول التى تكون في يد المستفيدين بمعنى أن هذه النسخة هى التى يتم استنساخ نسخ التداول منها لذلك فيجب أن يتم إعدادها وتسجيلها في نفس الظروف التى تم فيها تسجيل نسخة الأمان وهذا الأمر يعطيها الصفة القانونية .

□ قد يحدث خطأ في التصوير كأن تنسى صفحة أو وثيقة ومن الضروري تدارك هذا الخطأ ومعالجته بعد اتمام التصوير ، ففي حالة الجاكييت يكون من السهل معالجة

هذا الأمر أما في حالة الميكرو فيلم فيمكن أن تضاف المادة المراد إضافتها عن طريق قص الشريط وإدخال الجزء الذى سقط سهواً في اللفه باستخدام القواعد المرعية في هذا الشأن ، وعلى كل فيفضل إعادة تصوير صفحتان قبل وبعد الجزء المفقود مع الإشارة إلى هذا الأمر بالأسلوب المناسب كما أنه يجب أن تكون عمليات تصحيح الخطأ على النسخة الأم قبل عمل النسخة التالية .

□ تتطلب الوثائق المكتوبة على الوجهين عناية كبيرة خاصة إذا كانت المادة المكتوب عليها من النوع الذى يسمح برؤية كتابة الصفحة الخلفية من خلال الصفحة الأخرى (شفافه) مما يستوجب تفادى هذا الأمر بالأسلوب المناسب ، ولعل وضع ورقة قائمه خلف وجه كل وثيقة من هذا النوع عند التصوير Bleed Through تكفى لتجنب هذه المشكلة .

□ يجب مراعاة أن قوة التحديد في الصورة المصغرة تتوقف على :

١ — نوع العدسات ونظافتها وكذلك المرايا العاكسة داخل الكاميرا

٢ — طريقة تركيب الفيلم بالكاميرا

٣ — ضبط المسافات في العمق المناسب للعدسات

٤ — دقة الكاميرا وما يصاحب ذلك من تغير بسبب كثرة الإستعمال والاستهلاك

□ عند التصوير يجب تجنب تعريض الكاميرا لأى اهتزازات

□ يجب مراعاة نظافة العدسات نظافة تامة أثناء التصوير خاصة عند استخدام نسبة تصغير عالية فوجود أتربة أو غبار على العدسة مهما كان طفيفا من شأنه أن يطمس معلومات كثيرة على الصورة .

□ إن نسب التصغير العالية تتطلب نوعية معينة من الأفلام الخام والتي غالبا ما يكون المستحلب فيها مكون من بلورات هاليدات فضة دقيقة جداً ، كما أنها تتطلب أيضا نظام عدسى بالغ الدقة في التصوير .

□ ينبغى التأكد من دقة التعريض ذلك لأن عدم الدقة وسوء تقدير التعريض للوثيقة المراد تصويرها يؤدي إلى زيادة أو نقص في كثافة الصورة مما يؤدي إلى فقد

الصورة المصغرة لأهم خصائصها من تباين وحدة الصورة كما يؤدي إلى طمس المعلومات وعدم وضوح الصورة .

□ عند تصوير وثيقة ذات خلفية سوداء وكتابة بيضاء يجب عدم الاعتماد على التعريض الآلى .

□ عند تصوير وثيقة تتضمن صوراً فوتوغرافية أو مساحات سوداء يجب التركيز على الحفاظ على درجة كثافة المساحات المكتوبة وإذا اقتضى الأمر فيمكن رفع كثافتها عن المعدل المطلوب بدرجة طفيفة .

□ من الضروري عند تصوير وثيقة تشمل صور فوتوغرافية بمساحات كبيرة اختيار الفيلم على التباين (التضاد) .

□ إذا كانت درجة التباين فى الوثائق الأصلية مرتفعة فيجب أن تكون الكثافة عالية والعكس صحيح .

□ تتطلب طبيعة المستندات المراد تصغيرها أشكالاً مناسبة من المادة الفيلمية فعلى سبيل المثال يفضل أن تصور سلاسل الوثائق أو المجموعات المتكاملة ذات الموضوع المتصل الذى لا يحتاج إلى حذف أو إضافة على ميكروفيلم « لفة » لضمان عدم الدس أو الحذف الذى يسبب اضطراب وحدة الموضوع ، بينما يفضل استخدام الجاكت فى الموضوعات التى تتطلب التعديل باستمرار سواء بالحذف أو الإضافة ، أما الرسومات والتصميمات والخرائط التى تحتاج إلى سرعة استعادتها فيفضل استخدام البطاقات المثقبة ذات الفتحة ، وفى حالة الودائع الأرشيفية فإن استخدام الألفايش يعد من أنسب الوسائل لتصويرها .

□ إذا تضمنت المادة المراد تصغيرها ألوان لها مدلولها فيجب أن يسجل وجودها بطريقة مناسبة إما مع بيانات التشخيص أو عن طريق تسجيلها ضمن البيانات التى تسجل فى سجل قيد المصغرات ، وفى مختلف الحالات فإن من الأفضل الاحتفاظ بالأصل وعدم استهلاكه .

□ من الأفضل أن تطوق شرائط أفلام الوثائق المصغرة ذات المادة المتكاملة سترات

شفافه ويعاد تصوير السترة بما في داخلها على ميكروفيش بعد إتخاذ الضمانات اللازمة ويوضح على الميكروفيش مكان تواجد الشرائط الأصلية التي لا مفر من الاحتفاظ بها من أجل إمكانية احلال الميكروفيش المستنسخ محل الأصل .

□ أن يتيح الشكل الميكروفيلمي المصغر بالإضافة إلى الصورة المعروضة إمكانية الحصول على نسخة مكبرة غير شفافة (مطبوعة) على ورق أو على أى مادة أخرى بحيث يمكن قراءتها ورؤيتها بالعين المجردة وذلك عن طريق أجهزة الطباعة الملحقة بجهاز القراءة .

هذه النسخة المكبرة تتمثل أهميتها في الإستعمال المباشر بدون أجهزة القراءة بالعين المجردة ولا تخفى أهمية هذا الأمر في الاجراءات القضائية وفي التعامل مع السلطات الأخرى إذ أنه من الممكن التصديق عليها وتقديمها كمستندات ورقية ضمن المستندات الأخرى .

□ عند اختيار معدل التصغير يجب أن يؤخذ في الحسبان نوع وحجم حروف الوثيقة الأصلية وليس معنى ذلك أن الوثيقة المكتوبة بحروف صغيرة جداً لا يمكن تصويرها كما أنه لا يعنى ذلك أن أفضل تصوير هو الذى يتم بإستخدام أقل معدل تصغير .

□ يجب التأكد من تواريخ صلاحية الأفلام الخام .

□ بعد وضع الفيلم ينبغى التأكد من إحكام غلق الكاميرا في مكان معتم . هذا ومادنا بصدد معايير التصوير فينبغى أن نشير أيضا إلى بعض الأخطاء الفنية التي تعيب الصور المصغرة والفيلم والتي قد تؤدي إلى فساد وتلف الفيلم . وجود تموجات عمودية على الفيلم وترجع إلى :

● التردد في حركة الوثيقة أثناء التصوير داخل الكاميرا الدوارة .

● عدم ثبوت التيار الكهربائي .

□ وجود مساحات سوداء بخواف الفيلم أو في مقدمته أو في نهايته أو في أماكن غير منتظمة بالصورة فيما أن :

● تسرب الضوء إلى الفيلم أثناء تركيبه بالكاميرا .

● تسرب الضوء إلى الفيلم الخام قبل تركيبه .

- وجود أخطاء في المعالجة الكيميائية .
- وجود أجزاء غير مصورة من الوثيقة سواء في بدايتها أو في نهايتها فإما :
 - عدم صلاحية الغالق .
 - خلل في جهاز سحب المستند .
- تآثر البقع السوداء الدقيقة في مواضع متفرقة من الفيلم :
 - الإهمال في تناول الفيلم قبل التصوير .
 - عدم مناسبة درجات الرطوبة في مواقع التخزين .
- زوال أو تجعيد طبقة المستحلب على الفيلم :
 - زيادة درجة حرارة محلل الإظهار أو المثبت أو ماء الغسيل
 - عيوب في صناعة الفيلم .
- ظهور بصمات الأصابع على مواضع من الفيلم :
 - سوء التعامل مع الفيلم أثناء التركيب أو الفحص .
- استطالة الصورة بدرجة مبالغ فيها بسبب :
 - حركة الفيلم أسرع من حركة الوثيقة .
 - زيادة عزم سحب بكره الفيلم .
- خدوش في الفيلم :
 - وجود مشابك أو دبائيس أو أى عوائق أثناء :
 - احتكاك الفيلم داخل الكاميرا .
 - احتكاك الفيلم أثناء وجوده في جهاز المعالجة .
 - احتكاك الفيلم داخل الكاسيت .
- تقلص حجم الصورة بدرجة مبالغ فيها وظهورها على هيئة شريط معتم
 - وجود ما يعوق حركة الفيلم داخل الكاسيت .
 - عزم سحب الفيلم غير كاف .
 - عدم ثبوت شدة التيار .

- وجود خطوط سوداء بين الصور في المساحات الغير مسجلة .
 - عدم إحكام الغالق عند تحرك الفيلم
 - عيوب في نظام العدسات
- كثافة صور الفيلم ضئيلة إما :
 - كمية التعريض أقل
 - عيوب في المعالجة الكيميائية
 - سرعة مرور الفيلم في جهاز المعالجة غير مضبوطة
- زيادة كثافة الصورة :
 - نسبة تعريض عالية .
 - معالجة كيميائية غير دقيقة .
- التفاوت في مساحات الفواصل بين اللقطات المصغرة
 - عدم انتظام سحب الفيلم .
 - عطل في حركة الغالق .
- اختلاف مواضع الصور على الفيلم ارتفاعاً أو انخفاضاً نتيجة :
 - عدم وضع الفيلم في مكانه السليم .
 - عدم تثبيت الفيلم جيداً في مكانه بالكاميرا .
 - وجود عيوب في الكاسيت نفسه .
- ظهور شريط شفاف بطول الفيلم نتيجة :
 - وجود جسم غريب على العدسات أو المرايا .
 - عدم تساوى توزيع الإضاءة على أجزاء المستند .
 - وجود مصباح غير مضئ .
- بقع بيضاء دقيقة متناثرة على الصور :
 - انخفاض درجة حرارة محاليل المعالجة .
 - ضعف نشاط المحاليل الكيميائية .

من أجل تجنب كل هذه الأخطاء والتلفيات فإن مراجعة المصغرات بعد استكمال تصويرها يجب أن يؤكد مطابقتها للمواصفات الفنية كذلك ملاحظة ما اتبع من القواعد التي تضمن تعريف النسخة المصغرة بالأصل . وهنا نقف أمام نقطتين :

١ — قد يثبت بعد المراجعة أن النسخة المصغرة معيبة فنيا عندئذ يتحتم عمل نسخة جديدة ويلغى التصوير المعيب . فإذا كانت العيوب جزئية فمن الممكن إعادة تصوير الجزء المعيب على فيلم جديد ووصله بالنسخة القديمة بالطرق الفنية المناسبة .

٢ — إذا كان غير معيب وسليم أو تمت معالجة العيوب فتقيد المصغرات في سجل قيد الميكرو فيلم مع نتيجة المراجعة كما سيأتى بعد .

معايير فحص ومراجعة المصغرات

من المتطلبات الرئيسية لتسجيل الوثائق تسجيلاً مصغراً هو ضرورة أن تعكس الصورة كافة صفات الأصل وتفصيله ، وأن تخلو تماماً من أى تلف أو تشويه من شأنه أن يفقد التصوير قيمته أو يقلل منها ، من أجل ذلك فبعد إتمام عملية التسجيل المصغر ينبغي فحص المادة المصغرة فحصاً دقيقاً للتأكد من سلامتها ومطابقتها لمعايير التصوير الجيد .

ويتم فحص الأعداد المحدودة من المصغرات باستخدام جهاز يطلق عليه صندوق الضوء وهو جهاز تتوفر فيه كمية مناسبة من الإضاءة التي يمكن زيادة كميتها عند فحص المصغرات المعتمة .

وفي حالة الأعداد الضخمة يتم الفحص باستخدام أجهزة القراءة فهذه الأجهزة تكشف عن كافة العيوب سواء كانت خطيرة أو بسيطة على الوعاء المصغر خاصة إذا ما كان الجهاز المستخدم من النوع الجيد ذو الكفاءة العالية وكان الفحص بعين شخص متمرن على القيام بهذا العمل ويتناول كل وعاء بدقة تامة وبيقظة بحيث لا يترك صغيرة أو كبيرة إلا تناولها من كل الزوايا كل ذلك بهدوء وبدون عجلة تفوت عليه الكثير من الأخطاء والعيوب . وغالباً ما يسفر الفحص عما يلي :

□ إن الوعاء المصغر مطابق لمعايير التصوير الجيد فيحفظ

□ إن الوعاء المصغر غير سليم وبه عيوب خطيرة فيعمل وعاء جديد ويلغى غير السليم

□ إن الوعاء المصغر به عيوب جزئية فيتم إصلاحها بالأساليب الفنية .

ومن أهم ما يجب أن يذهب إليه الفحص ما يلي :

● وضوح النص ومدى إمكانية قراءته وغالبا ما تنشأ المشاكل هنا في حالة إذا كانت الوثائق الأصلية مكتوبة على ورق خفيف وعلى كلا الوجهين فكثيرا ما تكون صورتها مختلطة بمعنى أن الكتابة على الوجه مختلطة بما هو مسجل على ظهر الوثيقة الأصلية .

● نسبة التضاد في الصورة أى النسبة بين خلفية الصورة ودرجة كثافة السطور .

● هل يمكن تمييز المسافات بين السطور وهل يمكن أيضا تمييز اتجاهاتها ؟

● هل تتوفر الهوامش المناسبة أو المساحة الخالية الكافية التى تبعد النص عن حافة الفيلم والى تحافظ بالتالى على إبقاء نص الوثائق بعيداً عن حواف الأجهزة المختلفة حماية له .

● هل تمت اللقطة بنفس نسبة التصغير المطلوبة ؟

● هل اللقطة في الوضع والحجم المقرر (رأسى أفقى لقطة كاملة نصف لقطة .. الخ) ؟

● هل توجد تسجيلات معكوسة الاتجاه على نفس الفيلم ؟

● هل تتابع اللقطات في نفس التسلسل التى رتبته الوثائق الأصلية ؟

● هل البيانات التكميلية واضحة وفي مواضعها المقررة ؟

● هل الفواصل المميزة وما شابهها من أساليب التكويد في أماكنها المحددة ؟

● هل المسافات بين كل لقطة وأخرى تسمح بتمييز الإطارات المختلفة عن بعضها ؟

● هل اللقطة كاملة أم هناك أجزاء من بدايتها أو نهايتها لم يتم تصويرها ؟

● هل الصورة قائمه بدرجة ملحوظة ؟ أم هل هى بيضاء أكثر من اللازم ؟

● هل توجد صور ممتدة طويلاً أكثر من اللازم ؟

● هل توجد بقع أو تشوهات على الصورة ؟

● هل يظهر على الصورة ما يشبه الضباب ؟

● هل تظهر خطوط بأى شكل على الفيلم ؟

● هل هناك أى عيوب أخرى على الفيلم ؟

● هل هناك عيوب أخرى ؟

وهكذا فإن الفحص الدقيق عن طريق عرض المصغرات المسجلة على شاشة القراءة يظهر كافة الأخطاء والتشوهات التى تقلل من سلامة التسجيلات بالقدر الذى يحتم استبدالها أو إصلاحها والعكس صحيح فإذا ما خلت التسجيلات من أى مشاكل فإنها تحفظ بالطرق المناسبة .

غير أنه من المهم هنا توجيه الانتباه إلى طريقة تناول الفيلم يدويا حيث أن تناول الأفلام المسجلة بأسلوب غير سليم من الممكن أن يسبب للفيلم الكثير من المشاكل ويصيبه بالعديد من الأضرار مثل بصمات الأصابع^(١) أو ما يكون على الأيدى من عرق تنتقل إليها فيسبب تراكم الغبار لذا ينبغى أن يكون تناول الفيلم بأسلوب المناسب من أطرافه تجنباً لقيام مثل هذه الأخطار ، وفى كثير من الحالات تقوم القفازات النظيفة التى يرتديها الأشخاص أثناء تناول الفيلم بتقديم الحماية الكافية للفيلم .

ولاشك أنه من الضرورى أيضا أن تكون أجهزة القراءة وشاشاتها نظيفة تماما فقد يكون الفيلم سليما وشاشة العرض بها ليست نظيفة بما يظهر آثار ذلك على الفيلم ، ومن الممكن أيضا أن تكون هناك كميات من الشحم أو الزيت متبقية بالجهاز فتصيب الفيلم بأضرار بالغة كما تلتف الأجهزة .

(1) Kolb, F-J., Jr. and E.M. weigel : Protective treatment For Ahicrofilm. Prpceeding of the Tenth Annual Convention of the National Microfilm Association, April 1961. P.P 270-284